القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط

عباس أرحيلة

كلية الآداب - جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

تمهيد : دعا القرآن أن تكون القراءة باسم الربوبية ، وأن تكون لما يخدم منهج الله الذي ارتضى لخلقه على الأرض ؛ أن يكون الباحث عن المعرفة ، لا ينشد غير الحق ، ولا ينخدع بهوًى ، ولا يسترشد بفضول .

وجعل الإسلام طلب العلم فريضة ، فانتشرت المعرفة في أرجاء العالم الإسلامي . ومع توافر الورق ازداد الإقبال على طلب الكتب وتدوينها ونسخها وتداولها . وصيانة للغة الوحي ، وإثباتًا للهوية العربية الإسلامية ؛ كان العالم المسلم أحرص الناس على ضبط المادة المعرفية في حقولها المختلفة ، ولا يشك باحث في التراث العربي الإسلامي أن علماء الحديث ، في تحديدهم لأصول هذا العلم ؛ أرسوا قواعد في ضبط النصوص وتحقيقها.

وفي هذا المقال سيجد القارئ نظرات في فن تحقيق النصوص ، أوردها القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» .

١ - عياض وكتابه الإلماع :

عياض موسى بن عياض (٤٧٩ - ٥٤٤هـ) من مفاخر الغرب الإسلامي . تكوينه في الحديث أحله المحل الأول في الفقه المالكي في المغرب .

وقد ألف في شرح الحديث ثلاثة كتب ، هي : **مشارق الأنوار، وإكمال المعلم ، وشرح حديث أم زرع**؛ وألَّف في مصطلح علم الحديث كتابًا واحدًا، هو كتاب **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** (حققه السيد أحمد صقر سنة ١٩٧٠م) .

وقد لاحظ عياض أن الكتب في عصره لحقها التغيير والفساد، وشاع فيها التحريف وذاع التصحيف، فكان موضوع مشارق الأنوار «تحقيق نصوص» الموطأ والصحيحين، وموضوع «إكمال المعلم» شرح لصحيح مسلم بالكشف عن أسراره وبيان غامضه ومشكله، وتقييد مبهمه ومهمله، والتنبيه على ما وقع فيه من اختلال لبعض رواته في أسانيده ومتونه (١) وبالرغم مما بذله عياض في هذين الكتابين مما يفيد في تحقيق المخطوطات وأساليب التعامل معها، فإني أكتفي هنا بالوقوف عند كتابه الإلماع الذي ألفه في علوم الحديث، وما ورد فيه من أصول تفيد في فن تحقيق المخطوطات .

٢ - أصول علم الحديث قبل عياض :

إذا كان القرآن الكريم قد تكفلت عناية الله بحفظه وصيانته ؛ فإن جهود علماء الحديث قد تكفلت برعاية السنة النبوية . «وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث وحقوقها بأقصى ما في الوسع الإنساني احتياطًا لدينهم فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها . . .

وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية . . . وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل» (٢) وأهم من صنف في قواعد التحديث وأصوله قبل عياض :

١ - الرامهرمزي (أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن المتوفى عام ٣٦٠هـ) صاحب المحدث **الفاصل بين الراوي والواعي** الذي يعد أول من صنف في هذا الفن.

٢ - والحاكم النيسابوري (أبو عبدالله محمد بن عبدالله المتوفى عام ٤٠٥هـ) وقد صنف كتابين **معرفة علوم الحديث** و **كتاب الحلل**.

٣ - وأبو نعيم الأصفهاني (أحمد بن عبدالله، المتوفى عام ٤٣٠هـ) صاحب **حلية الأولياء** وقد عمل على كتاب الحكم مستخرجًا.

٤ - والخطيب البغدادي (أبوبكر، أحمد بن علي، المتوفى ٤٦٣هـ) وقد صنف كتابًا في أصول الحديث سماه **الكفاية في علم الرواية** وآخر في آداب الرواية سماه **الجامع لآداب الراوي والسامع**.

وجاء عياض ليضع الإلمام بعد أن طلب منه أن يصرف عنايته «إلى تخليص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية» فصرف عياض عنايته للتأليف في هذا الموضوع لأول مرة في المغرب، وقال مخاطبًا سائله: «ولم يَعتَنِ أحد بالفَصْل الذي رغبته كما يجب ولا وقفت فيه علىَ تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغبت من فصوله، وجمعت في ذلك نكتًا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله» (٣).

ولاحظ محقق الإلمام - السيد أحمد صقر - أنه جمع مواد كتابه من مؤلفات المشارقة ولا سيما **المحدث الفاصل** للرامهرمزي، **ومعرفة علوم الحديث** للحاكم، **والكفاية في قوانين الرواية**، **والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، وغيرهما من كتب الخطيب البغدادي. وقد ذكر عياض في كتابه **الغنية** (وقد ترجم فيه لمئة شيخ ممن أخذ عنهم رواية أو إجازة) إنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة في علوم الحديث (٤).

ومن المعروف أنه مع مطالع القرن الرابع الهجري، بدأ الناس يأخذون العلم من الصحف، وأحس علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصحف وضبْطها، ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها. وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائمًا خلال العهود الأولى، فقد تقررت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحولات الثقافية العامة وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرابع، يواجه المخطوطات، يعاني من المقابلة بينها لتحقيق رواياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها، وهذا المجهود يضعنا في قلب عملية تحقيق النصوص كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقررت اليوم في أعمال المستشرقين والمستعربين على السواء.

والقاضي بتأليفه لكتابه **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** أسهم في تقريب المخطوطات من أفهام القراء، ووضع عدة أبواب في كتابه تفيد في ضبط المخطوطات وتصحيحها.

٣ - *الوقوف على خط الراوي فقط* :

حدد القاضي عياض وجوه أخذ الحديث النبوي في ثمانية أنواع، بها تتحقق طرق تحمل المعرفة بالسنة.

أولها : السماع من لفظ الشيخ، حين يملي، أو يُحَدِّث من حفظه أو يقرأ من كتابه.

ثانيها : القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ.

ثالثها : المناولة وذلك حين يتناول الطالب نسخة مصححة بخط الشيخ، أو كتبت عنها فأقرّها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه ويجيزه له (٥).

رابعها : الكتابة، ذلك أن الشيخ إذا كتب شيئًا من حديثه للطالب فقد حدثه.

خامسها : الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو بالكتابة، أن يتولى رواية الحديث.

سادسها : الإعلام للطالب أن هذا الحديث من رواية الشيخ.

سابعها : وصية الشيخ بكتبه عند موته أو سفره لرجل.

ثامنها : الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه يصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه كتابه هذا فيقال: وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطه (٦).

فما وجد بخط المؤلف، أطلق عليه علماء الحديث بعد عياض، مصطلح وجادة (بكسر الواو، مصدر مولد لفعل وجد).

والوجادة ما أخذ من صحيفة، أي ما عثر عليه من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة أي الوقوف على خط الراوي فقط، على حد تعبير عياض.

فهل تعتمد الوجادة، ويؤخذ ما فيها، أم لا؟

يقول عياض: «اختلف أئمة الحديث والفقه والأصول في العمل بما وجد من الحديث بالخط المحقق لإمام...، مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به: فمعظم المحدثين، والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به، وحكي عن الشافعي جواز العمل به، وقالت به طائفة من نظار أصحابه...» (٧).

وإذا كان تقييد الحديث كتابة قد أقرته أحاديث نبوية كثيرة، ووقع عليه الإجماع من جميع أئمة العلم، وإذا كانت مجالات الثقافة العربية الإسلامية أصبحت تؤخذ من المخطوطات، فإنه كان من الضروري أن تعتمد الوجادات وذلك لتعذر شروط الرواية كما كانت مقررة في السابق، وكيف يتداول النّاس في زمن عياض بغير كتابة، والحال من زمانه كما يقول -: «داعية للكتابة لانتشار الطرق وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الأفهام» (٨).

وهكذا أمام تشعب الأسانيد وطولها، وضعف الذاكرة والقريحة، وامتداد المجال الجغرافي للعالم الإسلامي، واتساع مجالات المعرفة، أصبح طالب العلم مطالبًا بتحقيق النصوص، وتخريجها وضبطها على وجه يقرب من الأصل الذي كتب به أول مرة.

٤ - تحقيق النص والمقابلة بين نسخه :

إن الهدف الجوهري من التحقيق العلمي للمخطوط اليوم هو أن نقدم قراءة صحيحة له تراعى فيها الدقة والضبط وفهرسة محتوياته.

فماذا تقرر قبل عياض عن «أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين والنظارة»؟

تقرر «أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه، أو قيده في كتابه.. حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه». وإذا رجع إلى كتاب يشترط ألا يرتاب في حرف منه، ولا في ضبط كلمة، وإن شك في أمانة صاحبه، أو أحس بتغيير في عبارته، لم يجز له الاعتماد على ذلك الكتاب، «إذ الكل مجمعون على أنه لا يحدث إلا بما حقق، وإذا ارتاب في شيء فقد حدث بما لم يحقق أنه من قول النبي، ﷺ، ويخشى أن يكون مُغيّرًا فيدخل في وعيد من حدّث عنه بالكذب، وصار حديثه بالظن أكذب الحديث» (٩).

ونجد الإمام مالك لا يأخذ الحديث ممن تحدّث من الكتب ولا يحفظ حديثه، قائلاً: أخاف أن يزاد في كتبه بالليل! (١٠).

المبدأ الأول في تحقيق النص هو الحرص على توثيقه والتشدد في تصحيحه، ولهذه الغاية عقد عياض بابًا «في تحقيق التقييد والضبط والسماع ومن سهل في ذلك وشدد» وأكد فيه أن «التحقيق ألا يحدث - العالم - أحدًا إلا بما حقق» (١١) وأول خطوة في التحقيق قديمًا وحديثًا هي جمع الأصول المخطوطة والمقابلة بينها. وعند عياض لا يُعتمد المخطوط إلا «إذا صحت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ» (١٢).

فقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ، وهو يملي علي فإذا فرغت قال: اقرأه فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه (١٣).

وروي عن أنس بن مالك أن الصحابة كانوا يتراجعون الحديث بينهم - كأنما زرع في قلوبهم - أي إنهم كانوا يتعارضونه مشافهة (١٤).

وروي عن هشام بن عروة، قال: قال لي أبي أكتبت؟ قلت: نعم. قال: قابلت؟ قلت لا. قال: لم تكتب يا بني. ونقل عن الأوزاعي قوله: مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي (١٥).

وقال الأخفش: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجمياً» (١٦) وعلى أي فالمقابلة ضرورية، إذ تقتضي الوقوف على اختلاف الروايات بحسب تعدد النسخ واختلافها.

والمحقق اليوم كما كان بالأمس يجمع نسخ المخطوطة ويرتبها من حيث أهميتها. ثم لابد من المفاضلة بينها، ومن البداهة أن يكون أساس المفاضلة نابع من طبيعتها وأهميتها بالقياس إلى غيرها.

ومقابلة النسخ بالأصل هي جوهر التحقيق عند القاضي عياض، فهو يقول: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنة لابد منها: ولا يحل للمسلم النقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تَحقّق وَوَثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمونَ ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك» (١٧).

فالمقابلة بنسخة الشيخ إما أن تكون بمحضره، أو مع شخص آخر، أو ألا تكون المقابلة مع أحد غير نفسه، على حد تعبير عياض.

وظروف المقابلة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، ولاشك أن مرحلة القرن السادس والحروب الصليبية قائمة، والمد المغولي يجتاح العالم الإسلامي ستنعدم الوسائط بين النسخ وأصولها، وسيجد الباحث نفسه يقابل بغير الأصل إذا لم يتمكن منه. ومع مرور الوقت ازداد الاطمئنان إلى المعارضة مع النفس فماذا على الباحث أن يفعل؟

يقول عياض: «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف، دون المقابلة، نعم ولا نسخ نفسه بيده، ما لم يقابل ويصحح فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى» (١٨) وهنا يحدد عياض طريقة المقابلة حرفًا حرفًا، ويدعو إلى الاعتماد على النفس كلياً، والتسلح بالشك فيمن يثق به، كمايشك فيما خطت يده؛ لأن الإنسان تعتريه عوارض النسيان والسهو وسوء النظر وآفة التصحيف.

٥ - تحديد النسخة الأم :

إذا كانت المقابلة تقتضي الوقوف عند اختلاف الروايات، فإن عياضًا عقد بابًا لـ «ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك»، وأكد فيه ضرورة إتقان ذلك الضبط، ومعرفته وتمييزه، وإلا اختلطت الروايات، ووقع الاضطراب في النسخ وطالب القاضي الباحث ألا «يغفل عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره أو على ظهر جزئه أواخره . . . لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن . . . فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه» (١٩) فأمام تعدد النسخ، يتم ترتيبها، وتختار واحدة منها تتخذ نسخة أصلية وعمدة، وقد اصطلح على تسميتها بالنسخة الأم، ولعل عياض أول من استعمل هذا المصطلح.

فحين تختلط الروايات، ينبغي للباحث أن يتخذ نسخة أصلاً يطمئن إليه وأولى . . أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات» (٢٠) والأصل في النسخة الأم أن تكون أقرب إلى روح المؤلف، وبعد أن تعتمد أصلاً في التحقيق، ما زيد عليها وما نقص يخرج في الحاشية قصد التوثيق والتصحيح وتوضع رموز لاختصار النسخ وهو ما يعرف اليوم بهوامش التحقيق.

٦ - تصحيح الخطأ وصيانة النص

عندما يجد المحقق خطأ في نسخته، لا ينبغي له أن يبادر إلى تصحيحه قبل أن يتبين له وجه الصواب فيه. وقد لاحظ عياض أن أكثر الأشياخ يحترمون النص، وينقلون الرواية «كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها في كتبهم . . . لكن أهل المعرفة منهم يُنبّهون على خطئها ومنهم من يجسر على الإصلاح» (٢١).

ووجد عياض ممن جسروا على الإصلاح كثيراً، القاضي أبا الوليد هشام الوقشي، «فإنه لكثرة مطالعته وتفننه . . . وثقوب فهمه، وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء . . . وربما كان الذي أصلحه صوابًا، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ» (٢٢).

وعياض حين يرخّص هذه الجسارة على الإصلاح، يدعو إلى «حماية باب الإصلاح . . . لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم» (٢٣) فاللفظ قد يحرف فيتغير معناه، وقد يصاب بالتصحيف فيتغير بسبب النقط، وقد يدخل في النص ما ليس منه، وقد ينقص منه ما يضل به القارئ، وأمام أمثال هذه العوائق التي تحول دون التحقق من النص دعا القاضي عياض أهل العلم إلى ضرورة التنبيه على الخطأ عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، وذلك حرصًا منه على سلامة النص وصيانته. وقدم عياض الطريقة السليمة للأشياخ في التصحيح، ورسمها في الخطوات الآتية:

- «يذكر اللفظ عند السماع كما وقع.
- وينبه عليه.
- ويذكر وجه صوابه أما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر.
- أو يقرأه على الصواب.
- ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى . . .
- أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابًا في أحاديث أخرى . . . بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه، ومقتضى كلام العرب» (٢٤).

وكيف يقرأ المحقق اللفظ على الصواب ؟

أ - نقطه وشكله

يقول عياض: . . . وأما النقط والشكل فهو متعين فيما يشكل ويشتبه (٢٥) وقد ذهب الرامهرمزي (٣٦٠هـ) إلى أن «النقط لابد منه؛ ولا حاجة إلى الشكل مع الإشكال وقال آخرون: الأولى أن يشكل الجميع» (٢٦).

ورأى عياض من الناحية التربوية أن يشكل الجميع، فالمبتدئ وغير المتبحر في العلم، لا يميز ما أشكل مما لايشكل، وقد يقع النزاع على لفظة بين الرواة فيبقى متحيراً (٢٧).

فاللفظة تخرج إلى النور عندما تنقط وتشكل، وقد ساق عياض أمثلة في الخلاف بين العلماء كان سببها اختلافهم في الإعراب ! (٢٨).

ونبه هنا إلى ضرورة ضبط الأعلام، قائلاً: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه» (٢٩).

ويمثل كذلك بأبي الحوراء (بالحاء والراء) وأبي الجوزاء (بالجيم والزاي) فالأول هو ربيعة بن شيبان والثاني هو أوس بن عبدالله الربعي (٣٠).

فكيف تضبط هذه الحروف المشكلة ؟

كما تعرف الحروف المعجمة بالنقط، يدعو عياض إلى ضبط الحروف المهملة لبيان إهمالها كيف ذلك ؟

على المصحح «أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفرداً في حاشية الكتاب قبالة الحرف، بإهماله أو نقطه أو ضبطه، ليستبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه، مما لعله يوهمه ما يقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره أوشكله، لا سيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال. وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل فجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة . . . وهو عمل أهل المشرق والأندلس» (٣١).

وأن ترقيم الحواشي في العصر الحديث وضع حداً لكل مشكلاتها، فإذا كانت الملحقات لما سقط في الأصول توضع في الحواشي على الصورة التي حددها عياض. فماذا يفعل المحقق إن أراد أن يوضح جانبًا من جوانب النص كأن يشرح كلمة أو ينبه على خطأ؟

يقول عياض: «وأما كل ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه، أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه، فإن ذلك يدخل اللبس ويحتسب من الأصل، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل» (٣٢).

فهو لا يريد في هذه الأحوال أن يوضع خط تخريج، حتى لا يحسب من الأصل وإنما يوضع خط التخريج لما هو من الأصل نفسه.

ولعل هذا ما حدا بالمحققين في العهود الحديثة أن يضعوا هامشين أحدهما للمقابلة واللحق، والثاني لكل ما من شأنه أن يوضح النص. وأن وضع الهوامش في الأسفل أعطى للباحث التحكم في مساحة المكتوب.

هذا إذا حدث نقص في المتن، فكيف إذا وقعت فيه زيادة؟

٧ - الضرب والحك والشق والمحو:

إذا غلط الناسخ وزاد في كتابته شيئًا، فإن الزائد في الكلام لا يمحى ولا يضرب عليه، ولا يطمس، أو يُكْشَط بالسكين. وشيوخ الحديث كما يقول عياض «يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُبْشَر شيء . . . فيُحتاج إلى إلحاقه» (٣٣).

فالإبقاء على النص مقروءاً يعطي للنص قيمته عند المقابلة. وعقد القاضي بابًا «في التصحيح والتمريض والتضبيب» (٣٤) وضع فيه مجموعة قواعد للتصحيح منها:

- أن يكتب القارئ «صح» على الحرف ليعرف أنه صحيح معنى ورواية.
- فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه أو بيانه، أو في اختلال من تصحيف أو تغيير، أو نقصت كلمة من الجملة أخلت بمعنى، أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به . . . أو بتقديم أو تأخير قلب مفهومه ونثر منظومه . . » (٣٥).

في مثل هذه الحالات يوضع على اللفظ، أو مكان البتر أو الخلل، خط أول مثل الصاد، يسميه أهل التقييد «ضبة»، ويسمونه «تمريضًا» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرفت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظًا ومعنًى . . . وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته (٣٦). إن وضع «الضبة» تنبيه للخلل الواقع في التعبير، وأمانة في نقل النص من مرضه حتى يستعيد صحة لفظه ومعناه.

ونجد عياضًا يدعو مرة أخرى ألا يتجاسر أحد على إصلاح المخطوط بغير علم، فقد يصبح عين الخطأ ما أصلحه.

ويفهم مما سبق أن القاضي يوجب احترام رواية المخطوط، ويلزم أهل التحقيق بالتصحيح، والتضبيب والتمريض حتى يحافظ النص على أصالته الأولى.

لكن كيف نصلح المخطوطة إذا وقع فيها بتر أو نقص منها شيء؟

٨ - التخريج والإلحاق للنقص: الحواشي:

عقد القاضي بابًا بهذا العنوان، حدد فيه الطريقة المتبعة في المغرب والأندلس، في تخريج الملحقات لما سقط في الأصول، فقد جرى العمل على «كتابة خط بموقع النص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافًا يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق، مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللحق . . . ويكتب آخره صح . . . وبعضهم يكتب انتهى اللحق» (٣٧).

المراد باللحق تخريج الساقط في الحواشي. ويريد القاضي باللحق ما يجيء بعد شيء يسبقه، والقاعدة المتبعة اليوم في وضع اللحق أو الملحق، أن يوضع في الهامش، ما يمكن إلحاقه، إذا كان يحتمله، وألا يلحق

بالكتاب بعد الفراغ منه، ورأى عياض «أن تتجه الكتابة في الحاشية من أسفل الورقة إلى أعلاها لئلا يجد بعده نقصًا وإسقاطًا آخر، فإن كنا كتبنا الأول نازلاً إلى أسفل وجدنا الحاشية به ملأى فلم نجد حيث نخرجه» (٣٨).

ورأى أن يكون التخريج أبدًا إلى جهة اليمين؛ لأنك إن خرجت إلى جهة الشمال ربما وجدت في السطر نفسه تخريجًا آخر فلا يمكن إخراجه أمامه (٣٩).

ووجد عياض أن الرامهرمزي، ومن وافقه من أهل المشرق، كانوا يكتبون في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من الأم ليدل على انتظام الكلام فرفض عياض هذا الاختيار خوفًا من وقوع إشكال جديد، ورأى أن الصواب هو أن يتحقق التصحيح عند آخر تمام اللحق (٤٠).

وقد يكون ما تم بشره، وحكه من رواية، صحيحًا في رواية أخرى، كما يقول القاضي.

فكيف يقع التنبيه على الزيادة، دون طمس للمكتوب؟

- أكثر الضابطين أن يوضع خط يختلط بالكلمة المضروب عليها، فيحدث «الضرب والشق».
- ومنهم لا يخلط الخط بالكلمة ويشتبه فوقها، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره ليميزه من غيره.
- ومنهم من يُحوّق على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة.
- وربما اكتفى بوضع دائرة صغيرة على أول الكلام وآخره، وكأنها ترمز إلى الصفر لخلو الكلام منها.
- إذا كان الزائد كثيرًا، كتب عليه «لا» في أوله و «إلى» في آخره . . . وقد يكتفى بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط، أو بإثبات «لا» و «إلى» فقط.
- وأما ما هو خطأ محض فالتحويق التام عليه أو حكه أولى (٤١).

وإذا تكرر الحرف وأريد الضرب على أحدهما، وجد القاضي من يبقي على الأول، ويبطل الثاني، ومن يبقي على أجودهما صورة، لكنه اختار أن ينظر إلى موقع الحرف في السطر:

- فإن تكرر الحرف في أول السطر مرتين يضرب على الثاني لئلاً يطمس أول السطر.
- وإن تكرر في آخر سطر وأول الذي بعده، يضرب علي الأول الذي في آخر السطر.
- وإن وقعا جميعًا في آخر السطر، يضرب على الأول أيضًا؛ لأن ذلك من سلامة أوائل السطور.

ثم ماذا لو وقع التكرار في كلمتين؟

إذا تكرر المضاف أو المضاف إليه، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا، فينبغي ألا يفصل بينهما في الخط، ويضرب بعد على المتكرر من ذلك، كان أولاً أو آخرًا فمراعاة هذا مضطر للفهم وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب والاتصال إشكالاً وتوقفًا، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط (٤٢).

والملاحظ هنا أن القاضي بقدر ما نجده يحرص على نقاء المخطوط ووضوحه، نراه يحرص كذلك على مراعاة المعاني، وما يضمن حسن الفهم.

الخاتمة

لاشك أني قدمت إلماعًا من إلماع عياض في تأدية النص القديم دقةً وتوثيقًا، وأنه قدم أصولاً تفيد في تحقيق النصوص بشكل أدق، كما تكشف عن تجربته الشخصية في التعامل مع المخطوطات. وكل من حاول التأريخ لعلم تحقيق النصوص عند العرب سيقول مع رمضان عبدالتواب «لقد سبق العرب علماء أوربا، إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة» (٤٣). إذا كان يراد بالتحقيق العلمي للنص أن يقدم صحيحًا موثقًا واضحًا مضبوطًا؛ فإن عياضًا كانت تلك مقاصده في الإلماع وقد أشار إلى ذلك محقق الإلماع في المقدمة، فعدّ ما جاء في أبواب

الكتاب كلامًا جيدًا يصلح أن يكون أساسًا للنشر، وما ساقه رمضان عبدالتواب من جهود علماء العربية القدامى في التحقيق كان كتاب الإلماع حاضراً يمثل جهود رجال الحديث. في تدوين قواعد تحقيق النصوص، وذلك في كتابه «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين».

وإذا أردنا البحث عن أصالة صاحب الإلماع، فنجد أنه قد أفاد من جهود المشارقة، وخاصة من الرامهرمزي والخطيب البغدادي، إلا أن جهود الغرب الإسلامي كانت ماثلة في الإلماع، كما أن تجربة عياض المحدث العالم كانت ماثلة في أبواب كتابه؛ وهي تجربة واسعة وعميقة، ومن أصداء تلك التجربة نجد أقواله:

- «أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا . . .

واختار أهل الصنعة من أهل أفقنا . . وليس عندي . .» (٤٤).

- «وقد حدثني بعض من لقيته ممن يعتني بهذا الشأن، أن كتب الحكم المستنصر بالله خرجت إلى أهل " بيت المقابلة والنسخ " بقصره برسوم منها بعض ما ذكرناه» (٤٥).

ويقول عن ضبط اختلاف الروايات: «ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن " الحافظ أبو علي الجياني "، شيخنا، رحمه الله، من أتقن الناس بالكتب، وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان شكل أسانيدها ومتونها، وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه . . . وصحبته " للحافظ أبي عمر بن عبدالبر " آخر أئمة الأندلس، وأخذه عنه، وتقييده عليه وكثرة مطالعته» (٤٦).

وأقول أخيراً؛ إذا كانت مقدمة ابن الصلاح (٦٤٤هـ) قد صارت عمدة في علم مصطلح الحديث إلى يومنا هذا؛ فإن إلماع عياض ظل الملهم الأول لابن الصلاح. وإن المقابلات التي أثبتها المحقق الكبير أحمد صقر في هوامش الإلماع، تؤكد بحق قوله إن كتاب الإلماع كان معينًا لابن الصلاح ومن دار في فلك مقدمته في علم مصطلح الحديث.

الهوامش

١ - الإلماع، مقدمة المحقق (ط٢) : ١٠ - ١٤ (تحقيق : أحمد صقر) .
٢ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ابن كثير . ت . أحمد محمد شاكر (مقدمة المحقق : ٦).
٣ - الإلماع : ٤٣ .
٤ - الإلماع، مقدمة المحقق، ط٢ . ص٢٢ .
٥ - الإلماع : ٧٩ .
٦ - نفسه : ١١٦ - ١١٧ .
٧ - نفسه : ١٢٠ .
٨ - نفسه : ١٤٩ .
٩ - نفسه : ١٣٥ .
١٠- نفسه : ١٣٦ .
١١- نفسه : ١٤١ .
١٢- نفسه : ١٤١ .
١٣ - الإلماع : ١٦١ (ينظر باب المعارضة) في كتاب الرامهرمزي : ٥٤٤ .
١٤- نفسه ١٤٢ .
١٥- نفسه : ١٦٠ .
١٦- الباعث الحثيث ١٣١ .
١٧- الإلماع : ١٥٨ - ١٥٩ .
١٨- نفسه : ١٥٩ - ١٦٠ .
١٩- نفسه : ١٩٢ .
٢٠- نفسه : ١٨٩ .
٢١- نفسه : ١٨٥ - ١٨٦ .
٢٢- نفسه : ١٨٦ .
٢٣- نفسه : ١٨٦ .
٢٤- نفسه : ١٨٦ - ١٨٧ .
٢٥- نفسه : ١٤٩ .
٢٦- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : ٦٠٨ .
٢٧- الإلماع : ١٥٠ .
٢٨- نفسه : ١٥٠ .
٢٩- نفسه : ١٥٤ .
٣٠- نفسه : ١٥٦ .
٣١- نفسه : ١٥٧ .
٣٢- نفسه : ١٦٤ .
٣٣- نفسه : ١٧٠ .
٣٤- التصحيح كتابة «صح» على كلام صح رواية، والتضبيب أو التمريض أن يمد خط أوله مثل الصاد، حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتلك العلامة تسمى «ضبة».
٣٥- الإلماع : ١٦٦ .
٣٦- نفسه : ١٦٦ - ١٦٧ .
٣٧- نفسه : ١٦٢ .
٣٨- نفسه : ١٦٣ .
٣٩- نفسه : ١٦٣ .
٤٠- نفسه : ١٦٣ .
٤١- نفسه : ١٧١ .
٤٢- نفسه : ١٧٢ .
٤٣ - مناهج تحقيق التراث : ١٣ .
٤٤ - الإلماع : ١٦٢ - ١٦٣ .
٤٥ - نفسه : ١٦٥ .
٤٦ - نفسه : ١٩٢ - ١٩٣ .